لبنك اسرائيل . وكذلك عضو في المجلس العام لكل من الهستدروت ، وحزب المباي . وهكذا لا يقصر أي من رؤساء البنوك الثلاثة هؤلاء نشاطه على مجالس الادارة الواقعة في دائرته الخاصة داخل الاقتصاد الاسرائيلي . فراكاناتي ، وهو أحد الرأسماليين في القطاع الخاص ، هو أيضا مدير لبنك « يديره القطاع العام » وهو بنك Industrial Development Bank ، وفويردر ، رئيس بنك لئومي الذي تملكه الوكالة اليهودية هو أيضا مدير في شركتي « راسكو » و « باز اويل » اللتين يديرهما القطاع الخاص . وزابرسكي مدير « بنك العمال » هو أيضا مدير في شركة ديليك وهي اكبر شركة نفط اسرائيلية . وهكذا يمثل هؤلاء الرؤساء الثلاثة التلاحم الكامل بين دوائر النشاط « الخاصة » و« العامة » .

ولا يسع المرء بأي شكل أن يعتبر راكاناتي ، وفويردر ، وزابرسكي أمثلة شاذة معزولة . ففي بنك الخصميات الاسرائيلي مثلا يكتشف المرء أن رافاييل راكاناتي الذي يدير عمليات البنك في نيويورك هو أيضا مدير في شركتي « اليام » و« ديليك » . وابراهام هاسيدوف ، وهو مدير آخر ، هو أيضا مدير في :

Israel Development and Mortgage Bank of Netiot Hadarom, Ltd.

وظاهرة التداخل في النظام الرأسمالي هذه تستحق أعظم الاهتمام عندما يتفحص المرء البنك الذي يديره الهستدروت وهو بنك هبوعليم او « بنك العمال » ، فمثلا شراغة غورين وهو عضو سابق في حزب المباي في الكنيست ، يعمل ايضا كنائب لرئيس شركة ديليك وكذلك نائبا لرئيس شركة Alliance Tire and Rubber . وأحد المدراء الاخرين وهو ابراهام دكينشتاين ، يعمل رئيسا لـ AMPAL ولـ Israel Development Corp. (للاستثمارات) ذلك بالاضافة الى كونه مديرا في Alliance Tire وفي Lapidoth Ltd.(للنفط) . فهل يجرؤ « المدافعون عن الاشتراكية الاسرائيلية » أن يدعوا أن ما هذه الا مجرد أمثلة على تغلغل الاشتراكية داخل القطاع الراسمالي من الاقتصاد ؟ او انه يجب التسليم نهائيا بأن مدراء البنوك « الاشتراكيين » ما هم الا مجرد خدام صاغرين للرأسمالية ؟ وهكذا، يتكشف لنا ان القطاع المصرفي في اسرائيل يتسم بمظاهر معينة يتميز بها الاقتصاد الرأسمالي . ويمكن للمرء أن يشير ليس الى ظاهر النمو الثابت في بنك الخصميات فحسب بل وأيضا الى معدلات الربح المرتفعة (حتى أثناء الفترات التي أقرت فيها الحكومة تجميد الاجور) . بالاضافة لذلك ، لا يمكن للمرء أن يتغاضى عن ظاهرة العضوية في مجالس ادارة متعددة من قبل بعض مدراء أهم البنوك الاسرائيلية ، وهو وضع يدل على تغلغل الرأسمالية الاحتكارية .

سادسا ــ الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل :

مع ان الاستثمارات الخاصة لم تشكل سوى نسبة ضئيلة (١١٫٧ بالمائة) من الـ ٨٫٥ بليون دولار وهو ما ورد اسرائيل من رأس المال الاجنبي بين عام ١٩٥٠ و١٩٦٧ ، الا أن الاثار الملموسة التي تركها الاستثمار الاجنبي تستحق مزيدا من الاهتمام . والجدول التالي يعطي صورة مفصلة عما ورد اسرائيل من رأس المال الاجنبي الخاص في السنوات الاخيرة :

(الارقام بملايين الدولارات)

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	المجموع
اجمالي الاستثمارات	١٦٩٫٤	١١٤٫٩	١٠٤٫٣	٥١٫٦	٥٤٫٢	٤٩٤٫٢
الاستثمارات المصفاة	ــ١٧٫١	ــ٢٧٫٩	ــ٢٧٫٠	ــ٣١٫١	ــ٣٢٫٧	ــ١٣٥٫٨
	١٥٢٫٣	٨٧٫٢	٧٧٫٣	٢٠٫٥	٢١٫٥	٣٥٨٫٤